Egyptian Media Production City Co.
(SAE according to Free Zones System)

الشركة المصرية لمدينة الإنتاج الإعلامى
(ش.م.م. تعمل بنظام المناطق الحرة)

السادة / البورصة المصرية – قطاع الافصاح

تحية طيبة ،،، وبعد

نتشرف بان نرفق لسيادتكم طيه تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات على القوائم المالية الدورية " المجمعة " للشركة فى ٢٠٢٢/١٢/٣١م .

وتفضلوا سيادتكم بقبول وافر الاحترام والتقدير ،،،

مدير إدارة
علاقات المستثمرين

محمود مصطفى محمود

Media Production City - 6th of October City
Post Code: 15515 P.O.Box: 5
(+202) 38555064 (10 Lines) / (+202) 38555094 (10 Lines)
(+202) 38555053
info@empc.com.eg
www.empc.com.eg

مدينة الإنتاج الإعلامى - مدينة السادس من أكتوبر
رمز بريدى: ١٥٥١٥ ص.ب: ٥
٣٨٥٥٥٠٦٤ (٢٠٢+) ١٠ خطوط / ٣٨٥٥٥٠٩٤ (٢٠٢+) ١٠ خطوط
٣٨٥٥٥٠٥٣ (٢٠٢+)

الجـــهاز المـركزى للمحاســبات
إدارة مراقبة حسابات الهيئة الوطنية للإعلام

رقم الصادر: ٩١٨	مرفقات :
تحريرا فى: ٢٠٢٣/٢/٢٨	التوقيع :

جمهورية مصر العربية
الجهاز المركزي للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات الهيئة الوطنية للإعلام

السيد الأستاذ / رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

للشركة المصرية لمدينة الإنتاج الإعلامى ش.م.م

تحية طيبة وبعد ،،،

أتشرف بأن أرفق لسيادتكم تقرير مراقب الحسابات على القوائم المالية المجمعة للشركة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٢/١٢/٣١ .

برجاء الإحاطة والتنبيه باتخاذ اللازم .

وتفضلوا بقبول فائق الإحترام ،،،

تحريراً في :٢٠٢٣/٢/٢٨

يعتمد ،،،

وكيل أول الوزارة
مدير إدارة مراقبة الحسابات

" محاسب / نبيل حسنى إسكندر ميخائيل "

الشركة المصرية لمدينة الإنتاج الإعلامى
مكتب رئيس مجلس الإدارة
صادر رقم (٧٢١)
التاريخ ٢٠٢٣/٢/٢٨ المرفقات: (٤)

الأستاذ / علاء عمر

الجهاز المركزى للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات
الهيئة الوطنية للإعلام

الشركة المصرية لمدينة الإنتاج الإعلامى
مكتب رئيس مجلس الإدارة
وارد رقم (٧٢١)
التاريخ ٢٠٢٣/٢/٢٨ المرفقات: (٤)

جمهورية مصر العربية

الجهاز المركزي للمحاسبات

إدارة مراقبة حسابات الهيئة الوطنية للاعلام

تقرير مراقب الحسابات على
القوائم المالية المجمعة للشركة المصرية لمدينة الانتاج الاعلامى (ش.م.م)
عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠٢٢/١٢/٣١

****

إلى السادة / مساهمى الشركة المصرية لمدينة الإنتاج الإعلامى :

تقرير عن القوائم المالية :

راجعنا القوائم المالية المجمعة المرفقة للشركة المصرية لمدينة الإنتاج الإعلامى " شركة مساهمة مصرية " مرخص لها بمزاولة النشاط بنظام المناطق الحرة وتخضع لإحكام القانون رقم (٨) لسنه ١٩٩٧ و المعدل بالقانون رقم (٧٢)لسنة ٢٠١٧ ولائحته التنفيذية والمتمثلة فى قائمة المركز المالى فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ وكذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتغير فى حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية فى ذات التاريخ وملخص للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية :

هذه القوائم المالية مسئولية إدارة الشركة فالإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضا عادلا وواضحا وفقا لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين المصرية السارية وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضا عادلا وواضحا خالية من أى تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ كما تتضمن هذه المسئولية إختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف

مسئولية مراقب الحسابات :

تنحصر مسئوليتنا فى إبداء الرأى على هذه القوائم المالية فى ضوء مراجعتنا لها وقد تمت مراجعتنا وفقا لمعايير المراجعة المصرية وفى ضوء القوانين المصرية السارية وتتطلب هذه المعايير تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أية أخطاء هامة ومؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدله مراجعة بشأن القيم والإفصاحات فى القوائم المالية وتعتمد الإجراءات التى تم اختيارها على الحكم الشخصى للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر فى القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب فى إعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض أبداء الرأى على كفاءة الرقابة الداخلية فى المنشأة وتشمل عملية المراجعة أيضا تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التى أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذى قدمت به القوائم المالية.

وأننا نرى أن أدله المراجعة التى قمنا بالحصول عليها كافيه ومناسبة وتعد أساسا لإبداء رأينا على القوائم المالية.

أسباب ابداء رأى متحفظ :

- بلغ رصيد حساب العملاء واوراق القبض فى ٢٠٢٢/١٢/٣١ نحو ٤٠٩,٩٧٤ مليون جنيها قبل خصم الأضمحلال البالغ ٩٥,٣٤٢ مليون جنيها وقد تبين وجود زيادة فى مديونية العام الحالى بنحو ٨٠,٩٣٩ مليون جنية منها نحو ٤٦,٥٧ مليون جنية نتيجة اعاده تقييم ارصده حسابات العملاء المدينه بالعملة الاجنبية طبقاً لسعر صرف البنك المركزى في ٢٠٢٢/١٢/٣١ معظمها يخص الارصده المدينه المتوقفه لعملاء التسويق والتى يرجع بعضها لعام ٢٠١٠ولم تقم الشركة بزياده مخصص اضمحلال العملاء بما يتناسب مع الزياده في ارصده العملاء المدينه المتوقفه

  يتعين اتخاذ اللازم بضرورة العمل على تحصيل تلك المديونيات حفاظا على حقوق الشركة و تدعيم المخصص ليتناسب مع قيمه المديونيات المتوقفه

- تبين حصول الشركة على حكم نهائى من لجنة فض المنازعات بمبلغ نحو ٢٢ مليون جنيها بشأن المديونية المستحقة على الهيئة الوطنية للاعلام البالغة فى ٢٠٢٢/١٢/٣١ نحو ٤٩,٤٥٥٦ مليون جنيها وذلك منذ عام ٢٠١٩ وحتى تاريخه لم يتم تحصيل ذلك المبلغ كما لم يتم موافاتنا بأخر المستجدات بشأن تلك المديونية والمطابقات التى تمت مع قطاعات الهيئة الوطنية للاعلام خاصة فى ظل اعادة العرض على لجنة فض المنازعات مع ضرورة موافاتنا بقرار اللجنة فى حال صدوره.

  نوصى بضرورة العمل على سرعة تحصيل المبلغ المذكور حفاظا على حقوق الشركة مع موافاتنا بالمطابقات والقرارات المشار اليها .

- قيام الشركة بتكوين مخصص قضايا بنحو ١٠ مليون جنيها للدعوى المرفوعة على الشركة من المجلس الاعلي للثقافه (شركة مصر للصوت والضوء سابقاً) والتى صدر فيها حكم اول درجه برقم (١٨٢٠) فى ٢٠٢٠/٦/٩ لصالح شركة

مصر للصوت والضوء والذى ألزم الشركة بسداد نحو ٢١,٦٧ مليون جنيه بالأضافة الى الفوائد بنسبة ٤% من تاريخ المطالبة وحتى تمام السداد و تم تأييده بحكم استئناف رقم ٦٤٧٧ / لسنه ١٣٧ ق بتاريخ ٢٠٢٠/١٢/٢٢ و اصبح حكم نهائى واجب النفاذ بعد تأييده بحكم النقض رقم ٢٣٠٠ لسنه ٩١ ق بتاريخ ٢٠٢١/١١/١٣ .

نوصى بضرورة تدعيم المخصص بالفرق لمواجهة الالتزام الواجب على الشركة سداده وخاصا فى ظل صدورحكم نهائى واجب التنفيذ

- قيام الشركة بتكوين مخصص التزامات محتمله بمبلغ ٢٢,١٢١ مليون جنيه و ظهر رصيده في ٢٠٢٢/١٢/٣١ بنحو ١٥,٨٧٩مليون جنيه (بعد استخدام ٦,٢٤٢ مليون جنيه قيمة فروق ضريبه القيمه المضافه والدخل عن سنوات سابقه) ، ولم نواف بأى دراسة خاصة بتكوين هذا المخصص للغرض المُنشأ من أجله ، بالمخالفه لمعيار المحاسبه المصري رقم (٢٨) المخصصات و الالتزامات و الاصول المحتمله .

يتعين موافاتنا بأسس تكوين هذا المخصص والدراسة الخاصة به .

- عدم قيام الشركه بتكوين مخصص للمطالبه الوارده من مصلحه الضرائب العقاريه بنحو ٣٦٩,١٧٧ مليون جنيه نتيجه اخضاع الشركه لاحكام قانون الضريبه علي العقارات المبنيه وقد قامت الشركه برفع الدعوى رقم ٥٦٩ لسنه ٧٤ ق بمحكمه القضاء الاداري بمجلس الدوله لوقف تنفيذ ما ورد بالمطالبه و تم ندب خبير في الدعوي .

يتعين سرعه تكوين المخصص المطلوب لمقابله هذا الالتزام

- تضمن حساب مشروعات تحت التنفيذ في ٢٠٢٢/١٢/٣١ نحو ٩,٣مليون جنيه (قبل خصم الاضمحلال البالغ نحو٥,٣ مليون جنيه) تمثل قيمة سيناريوهات وملخصات و مقدمات لاعمال فنيه لم تبدأ ترجع بعضها لعام ٢٠٠٥ وذلك بعد تخفيضه بمبلغ نحو ١,١ مليون جنيه بناء على توصيات اللجنة التى تم تشكيلها بقرار رئيس مجلس الادارة رقم (١٨) فى ٢٠١٩/٣/٢١ لدراسة هذا الرصيد والذى كان مدرج سابقاً بنحو ١٠,٤ مليون جنيه ومدى امكانية الاستفاده من هذه الاعمال .

نوصى بضرورة اجراء الدراسة اللازمة لقياس مدى كفاية الاضمحلال و اتخاذ ما يلزم من اجراءات للاستفاده من تلك الاعمال المحتفظ بها واجراء التسويات اللازمة

- بلغ رصيد حساب الارباح المرحلة نحو ٢٢٦,٣٩١مليون جنيه فى ٢٠٢٢/١٢/٣١ يشمل الارباح المرحلة للاكاديمية بنحو ٤٦,١٥٦مليون جنيها طبقا للميزانية المعدة من الاكاديمية فى ٢٠٢٢/١٢/٣١ ومبلغ نحو ١٤,٨٦٠مليون جنيه لمركز الخدمات الاعلامية و مبلغ نحو ١٦٣,٢٠٨مليون جنيه لباقى انشطة المدينة و قد تبين لنا بشأن الارباح المرحلة الخاصة بالاكاديمية ما يلى:

  - لم يتم التوزيع الخاص بالارباح المحققة خلال العام المالي المنتهي فى ٢٠٢٢/٨/٣١ طبقا لميزانية الاكاديمية.
  - تم توزيع الارباح عن الاعوام ٢٠١٥حتى٢٠١٨ على اساس اجراء مقاصة بين الارباح المحققة والخسائر المحققة فى حين كان يجب حسابه على اساس السنوات التى تحققت فيها ارباح دون خصم الخسائر حيث نصت المادة ٢٤ من القانون٥٢لسنه١٩٧٠ على التوزيع من الارباح المحققة سنويا و ليس على رصيد الارباح المرحلة.
  - تم الافتراض بان ما تم توزيعه على العاملين (فى صورة منح او علاوات او مكافات تشجيعية او خدمات وفق النظم التى تضعها وزارة التعليم العالى) خلال السنوات السابقة حتى ٢٠١٨/٨/٣١ مساوياً او اكثر من المحقق و هو ما لم يتضح لنا صحته.

نوصى بضرورة الألتزام بأحكام القانون ٥٢ لسنة ١٩٧٠ واجراء التصويب اللازم لما لذلك من اثر على أرصدة المركز المالى .

- تلاحظ مخالفة الشركة للبنود ارقام ٣٢-٣٣ من معيار المحاسبة المصرى رقم "١" الخاص بعرض القوائم المالية و الذى يمنع صراحة اجراء مقاصة بين الايراد و المصروف حيث تلاحظ الاتى:

  - اجراء مقاصة فيما يخص الايرادات المحققة مقابل حق استغلال المساحات المستحقة على الاكاديمية والبالغة حتى ٢٠٢٢/١٢/٣١ نحو ٣٣,٦٥٠ مليون جنيه عن طريق خصمها من مصروفات الصيانة .
  - تخفيض مصروفات الخدمات /انارة فى ٢٠٢٢/١٢/٣١ بالقيمة البيعية للخدمات المقدمه للعملاء والمتمثلة فى استهلاك الكهرباء، بلغ ما امكن حصره منها نحو ٢٨,٨مليون جنيه فى حين كان يجب تحميلها على حسابات الايرادات المختصة.

- تخفيض بند المصروفات العمومية بالقيمة البيعية للخدمات المقدمة للعملاء و المتمثلة فى (اشتراك الانترنت/اصدار كارنيهات /.....الخ) بلغ ما امكن حصره منها حتى ٢٠٢٢/١٢/٣١ نحو ٢,٩ مليون جنيه دون ادراجها ضمن حسابات الايرادات المختصة .

نوصى بمراعاة عدم اجراء مقاصة بين بنود الايرادات و المصروفات و الالتزام بما ورد بمعيار المحاسبة المصري المشار اليه.

- لم تقم الشركة بسداد قيمة المساهمة التكافلية المستحقة عليها البالغة نحو ٤,١٦١مليون جنيه في ٢٠٢٢/١٢/٣١ و المدرجه بحساب الارصده الدائنه الأخرى عن الفترة من يناير ٢٠٢٠ و حتي ٢٠٢٢/١٢/٣١ والمقررة طبقا لاحكام المادة رقم ٤٠ من القانون رقم ٢ لسنة ٢٠١٨ (قانون التأمين الصحى الشامل) وكذا المادتين الرابعة والخامسة من اللائحة التنفيذية للقانون سالف الذكر والتى جاء بها ضمن مصادر التمويل ٠٢,٥ % (اثنين ونصف في الالف) من جملة إيرادات الشركات أيا كان طبيعتها والنظام القانونى الخاضعة له والمنشأت الفردية والهيئات العامة الإقتصادية والمهنية .

نوصى بسرعة متابعه إجراءات سداد المبلغ المذكور تفادياً للعقوبات الواردة بقانون التأمين الصحى الشامل رقم (٢) لسنه٢٠١٨

- تحملت الشركه نحو ١٠,٢٣٥ مليون جنيه تتمثل في نحو ٨,١٢٢ مليون جنيه فروق الفحص الضريبي لضريبه كسب العمل (المرتبات) عن الفتره من ٢٠١٢/١/١ و حتي ٢٠١٩/١٢/٣١ وضريبة القيمة المضافة وذلك نتيجة عدم قيام الشركة بإخضاع بعض بنود الدخل وما في حكمها للضريبة واستقطاعها وتوريدها لمصلحة الضرائب في حينه عن الفترات المذكورة ونحو ٢,١١٣ مليون جنيه (غرامات مقابل التجاوز) واجبه السداد قبل ٢٠٢٣/٣/٣١

يتعين موافاتنا باسباب عدم استقطاع تلك المبالغ من العاملين وتوريدها لمصلحه الضرائب في حينه و مراعاه ذلك مستقبلا تجنبا لتحمل الشركه بتلك الاعباء

- قامت الشركة بتسوية مبلغ ٣,٤٨٢مليون جنيه (المعلى بالارصدة المدينة والدائنة) بالقيد رقم ٢٠٢٢/١٢/٣٧٩ قيمة محول كهربائى احتياطى لم يتم توريده من هيئة كهرباء الريف طبقا للتعاقد المبرم فى ١٩٩٨/١٠/٢٦ بين الشركة المصرية لمدينة الانتاج الاعلامى وهيئة كهرباء الريف لانشاء محطة محولات مدينة الانتاج الاعلامى جهد ١٢/٦٦ بتكلفة تقديرية نحو ٥٠ مليون جنيه وقد تم الانتهاء من تنفيذ المحطة فى عام ٢٠٠١ بتكلفة قدرها ٢٨ مليون جنيه حيث تمتلك الشركة المصرية لمدينة الانتاج الاعلامى منها ٥٠% والشركة المصرية للاقمار الصناعية ٢٥% والهيئة الوطنية للاعلام ٢٥% وهو ما ترتب عليه تنازل الشركة عن محول كهربائى تبلغ قيمته السوقية الحالية نحو ١٥ مليون جنيه طبقا لتقديرات الفنيين بالشركة ٠

يتعين اعادة النظر فى القرار حفاظا على حقوق الشركة

- تلاحظ مخالفة الشركة للفقرة ١٩ من معيار المحاسبة المصرى المعدل رقم٤٢ الخاص بالقوائم المالية المجمعة و الذى يشير الى استخدام سياسات محاسبية موحدة حيث قامت الشركة التابعة بموجب قرار مجلس ادارتها فى ٢٠٢١/١٢/٢١ بتعديل معدلات الاهلاك عن معدلات الاهلاك المتوافقة مع معدلات الاهلاك المتبعة فى مدينة الانتاج الاعلامى

نوصى بضرورة توحيد معدلات الاهلاك بين الشركتين القابضة و التابعة عند اعداد القوائم المالية المجمعة حتى تظهر نتائج الاعمال المجمعة على حقيقتها

- لم يتم موافاتنا بتقرير الجهاز المركزى للمحاسبات عن اعمال الفحص للشركة التابعة (العربية الفندقية) حتى تاريخ انتهاء الفحص على الرغم من سابق طلبنا لها بخطابنا بتاريخ ٢٠٢٣/١/٢٣.

الرأى المتحفظ :

وفيما عدا تأثير ما ورد بعاليه على القوائم المالية فمن رأينا ان القوائم المالية المجمعة للشركة تعبر بعدالة ووضوح فى جميع جوانبها الهامة عن المركز المالى للشركة فى ٢٠٢٢/١٢/٣١ ونتائج اعمالها وتدفقاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية فى ذات التاريخ طبقا لمعايير المحاسبة المصرية ٠

فقرة توجيه الانتباه:-

مع عدم اعتبار ذلك تحفظا ، تلاحظ ما يلى:

- **ظهر رصيد حساب عملاء شركة الحكير فى ٢٠٢٢/١٢/٣١ مدينا بنحو ٣٠,٦٢٠مليون جنية بيانها كما يلى:-**

أ- مبلغ ٢٠,٠٦٤ مليون جنيها يمثل قيمة المستحق عن مقابل حق انتفاع الماجيك عن الفترة من ١/ ٢٠٢٠/٧ حتى ٢٠٢١/٦/٣٠ والذى تم تأجيل سداده لحين التشغيل الفعلى وذلك بناء على قرار مجلس الادارة رقم (٣٢٤) المؤرخ فى ٢٠٢١/٨/٧ .

ب- لم يتم الالتزام بقرار مجلس الادارة المشار اليه بشأن الزام العميل بسداد كافة المستحق عليه من استهلاك كهرباء ومياه وحراسة وحق انتفاع وخلافه فى مدة اقصاها نهاية شهر اغسطس ٢٠٢١ وعلى الرغم من ذلك لم يتم سداد مبلغ ١٠,٦٢٠ مليون جنيه المستحق عليه حتي ٢٠٢٢/١٢/٣١.

ج- كذا عدم استفادة المدينة من حصولها على نسبة ٥% من اجمالي الارباح السنوية للمشروع طبقا لما تقضى به المادة (١٣) فقرة (٣) من العقد الاصلي و ذلك نتيجه تكرار تأجيل افتتاح المشروع اكثر من مره من قبل شركه الحكير و كان اخر تأجيل للافتتاح في اكتوبر ٢٠٢٢ طبقا لقرار مجلس الاداره رقم ٣٢٧ بتاريخ ٢٠٢١/١٢/٢٥. وبتاريخ ١٨ سبتمبر ٢٠٢٢تقدمت شركة الحكير بخطاب لتأجيل الافتتاح حتى شهر اكتوبر ٢٠٢٣ والذى تم الموافقه عليه بجلسه مجلس الاداره رقم ٣٣٧ بتاريخ ٢٠٢٢/١١/٩

يتعين موافاتنا بالاجراءات التى اتخذتها الشركة حيال كل ما سبق و بما يضمن الحفاظ على حقوق و اموال الشركة طرف العميل

- تم تحميل بعض العملاء بقيمة التأمين المستحق عليهم بلغ ما امكن حصره نحو ١٤,٦مليون جنيه لعدد ٨ عملاء بدلا من تحصيله منهم بالمخالفة للبند السابع من عقود الايجار و التى تقضى "يلتزم المستأجر بدفع مبلغ التأمين نقدا او بشيك مصرفى مقبول الدفع أو بموجب خطاب ضمان من احد البنوك المعتمدة و لا يُرد الا بعد انتهاء فترة هذا العقد

نوصى بضرورة الالتزام بما تقضى به عقود الايجار مع ضرورة العمل على تحصيل تلك المبالغ من العملاء حفاظاً على اموال وحقوق الشركة.

- تضمن حساب المدينون و الارصدة المدينة الاخرى فى٢٠٢٢/١٢/٣١ نحو ٩٩٠ الف جنية تمثل مديونيات لبعض العاملين الذين تركوا الخدمة و فروق تسوية ضريبة كسب العمل (المرتبات)عن عام ٢٠٢٠ و٢٠٢١ و نحو٣٦٨ ألف جنيه ضريبة المبيعات التي قامت الشركة بسدادها لبعض الموردين بفواتيرهم ولم يتم استردادها و اغلبها مُرحل من أعوام سابقه.

نوصى بسرعة تحصيل تلك المبالغ حفاظا على حقوق الشركة

- **تقاريرنا المبلغه للشركه خلال العام بأرقام ٨ بتاريخ ٢٠٢٣/١/٢ ، ١٠٨بتاريخ ٢٠٢٣/٢/٢٣ والتعقيب عليها جزأ لا يتجزأ من هذا التقرير .**

تقرير عن المتطلبات القانونية :

تمسك الشركة حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص قانون ونظام الشركة على وجوب اثباته فيها وقد وُجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد بالحسابات ، تم جرد المخزون بمعرفة إدارة الشركة طبقاً للأصول المرعية.
البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الادارة والمعدة وفقا لمتطلبات القانون رقم ١٥٩لسنة١٩٨١ ولائحته التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بدفاتر الشركة وذلك فى الحدود التى تثبتت بها تلك البيانات بالدفاتر.

تحريرا فى ٢٠٢٣/٢/٢٨

وكيل الوزارة
النائب الأول
محاسب/ عصام شكرى دسوقى

وكيل اول الوزارة
مدير الادارة
" محاسب / نبيل حسنى اسكندر "